البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

كانون الأول 2016

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. وواصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تراجعه خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 وبنسبة 0.9٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.8٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2016 ليصل إلى 15.9٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 13.8٪ خلال نفس الربع من عام 2015.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 ما مقداره 12,708.6 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 867.0 مليون دينار (2.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,472.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 1,633.2 مليون دينار (7.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 22,736.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 303.1 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 32,901.6 مليون دينار، وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 289.5 مليون دينار (4.4٪)، وارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 13.6 مليون دينار (0.1٪).
- ارتفع الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية تشرين الثاني من عام 2016 بمقدار 34.7 نقطة (1.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,171.0 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 803.3 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,025.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 716.1 مليون دينار ليبلغ 16,202.1 مليون دينار (59.0٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 95.3 مليون دينار ليصل إلى 10,045.2 مليون دينار (36.6٪ من GDP). وعليه، بلغت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) 95.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تشرين الثاني 2016 مقابل 93.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 بنسبة 4.1٪ لتبلغ 4,464.3 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 7.5٪ لتبلغ 11,257.1 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 9.7٪ ليصل إلى 6,792.8 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015. وتشير البيانات الأولية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 0.8٪ وارتفاع مدفوعات السفر بنسبة 9.0٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 انخفاضاً بنسبة 2.9٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 انخفاضاً في العجز المسجل في الحساب الجاري ليبلغ 1,910.2 مليون دينار (9.5٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,979.6 مليون دينار (10.1٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 11.3٪ من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى مقارنة مع 11.9٪ من GDP خلال نفس الفترة من عام 2015. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 809.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع 808.2 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2015. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 26,708.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 ما مقداره 12,708.6 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 867.0 مليون دينار (2.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,472.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 1,633.2 مليون دينار (7.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 22,736.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 303.1 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 32,901.6 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفوائد على كافة أنواع الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك باستثناء الكمبيالات والأسناد المخصومة وودائع التوفير، وذلك في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016 مقارنة مع نهاية عام 2015.

ارتفع الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016 بمقدار 34.7 نقطة (1.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,171.0 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الأحد عشر شهراً من عام 2016 بمقدار 780.5 مليون دينار (4.3٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتصل إلى 17,204.1 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية تشرين الثاني			
2016	2015		2015
US$ 12,708.6 -10.2٪	US$ 14,077.3 -0.01٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,153.5 0.5٪
32,472.5 2.7٪	31,366.6 7.3٪	السيولة المحلية	31,605.5 8.1٪
22,736.7 7.7٪	21,048.0 9.2٪	التسهيلات الائتمانية	21,103.5 9.5٪
19,759.6 9.2٪	17,994.2 4.0٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	18,098.1 4.6٪
32,901.6 0.9٪	32,433.5 7.2٪	إجمالي ودائع العملاء	32,598.5 7.7٪
26,028.1 0.1٪	25,972.7 8.2٪	ودائع بالدينار	26,014.5 8.3٪
6,873.5 4.4٪	6,460.8 3.4٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,584.0 5.4٪
26,669.2 3.4٪	25,607.3 6.8٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	25,799.7 7.6٪
21,667.8 2.4٪	21,049.1 7.5٪	ودائع بالدينار	21,163.1 8.1٪
5,001.4 7.9٪	4,558.2 3.5٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,636.7 5.3٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

بلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 ما مقداره 12,708.6 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.

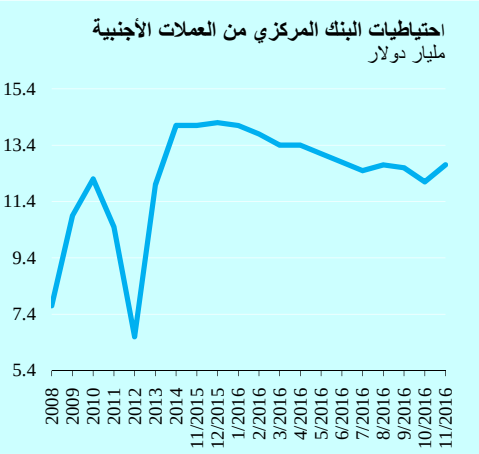

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية حتى نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016 بمقدار 867.0 مليون دينار (2.7٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,472.5 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,126.2 مليون دينار (7.3٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 مع نهاية عام 2015، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة**

  – ارتفعت الودائع في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016 بمقدار 618.7 مليون دينار (2.2٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتصل إلى 28,290.9 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,978.7 مليون دينار (7.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

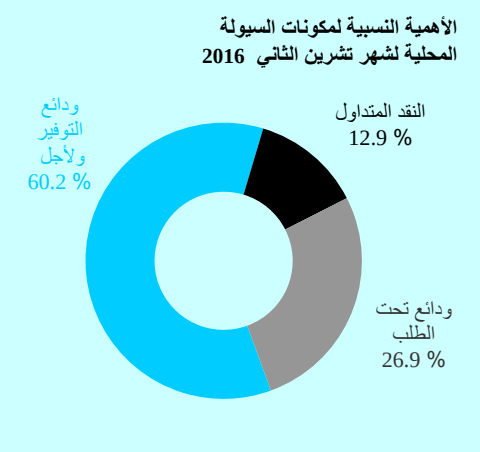

- ارتفع النقد المتداول في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016 بمقدار 248.3 مليون دينار (6.3٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2015 ليبلغ 4,181.5 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 147.5 مليون دينار (3.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

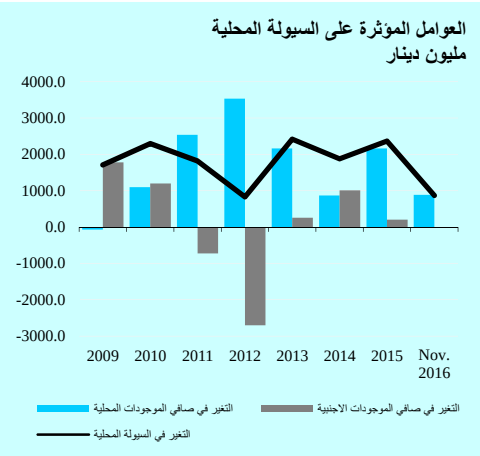

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016 بمقدار 883.9 مليون دينار (3.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقابل ارتفاع قدره 2.2 مليار دينار (10.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 825.5 مليون دينار (14.3٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 58.4 مليون دينار (0.2٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016 بمقدار 17.2 مليون دينار (0.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقارنة مع انخفاض مقداره 81.3 مليون دينار (1.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد تأتى ذلك نتيجة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 521.2 مليون دينار (5.1٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 504.0 مليون دينار (25.4٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2015		نهاية تشرين الثاني 2015	نهاية تشرين الثاني 2016
8,137.3	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,850.9**	**8,120.3**
10,124.2	البنك المركزي	10,092.0	9,603.0
-1,986.9	البنوك المرخصة	-2,241.1	-1,482.7
23,468.2	**الموجودات المحلية (صافي)**	**23,515.7**	**24,352.2**
-5,781.8	البنك المركزي، منها:	-5,729.0	-4,956.3
1,519.1	الديون على القطاع العام (صافي)	1,792.8	1,279.6
-7,324.1	أخرى (صافي*)	-7,545.0	-6,258.9
29,250.2	البنوك المرخصة	29,244.7	29,308.6
10,220.9	الديون على القطاع العام (صافي)	10,172.8	10,228.9
18,681.3	الديون على القطاع الخاص	18,572.0	20,421.8
348.0	أخرى (صافي)	499.9	-1,342.1
31,605.5	**السيولة المحلية (M2)**	**31,366.6**	**32,472.5**
3,933.2	**النقد المتداول**	**3,951.9**	**4,181.5**
27,672.3	**الودائع، منها:**	**27,414.7**	**28,290.9**
4,709.6	بالعملات الأجنبية	4,622.9	5,055.8

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2016/12/18 برفع أسعار الفائدة على بعض أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.75٪.
  - سعر إعادة الخصم: 3.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.75٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.75٪.
- كما قام البنك المركزي برفع المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.25٪ – 2.50٪ ليصبح 2.50٪ – 2.75٪.
- ويهدف هذا القرار إلى الحرص على ضمان تنافسية وجاذبية الدينار الاردني كوعاء للمدخرات المحلية، والحفاظ على أركان الاستقرار النقدي والمصرفي. وسيستمر البنك المركزي في اتخاذ كل ما يلزم من اجراءات نقدية ومصرفية لتمكين السياسة النقدية من تحقيق أهدافها، ومساهمتها في خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق معدلات نمو مناسبة.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2015		تشرين الثاني 2015	2016
3.75	إعادة الخصم	3.75	3.75
3.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.50	3.50
1.50	نافذة الإيداع	1.50	1.50
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	2.50	2.50
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	2.50	2.50
	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	2.25	2.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين الثاني 2016 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 3.04٪، لينخفض بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه في نهاية عام 2015.

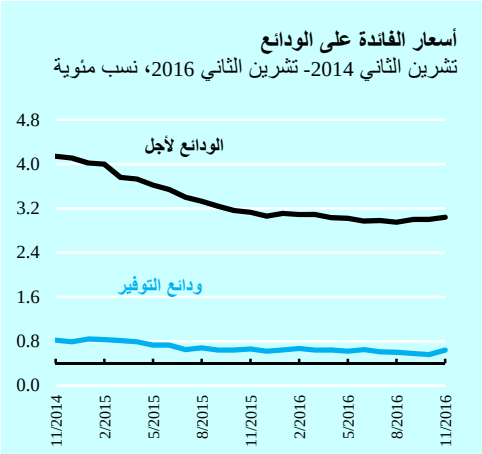

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين الثاني 2016 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.64٪ ليرتفع بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- ودائع تحت الطلب: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين الثاني 2016 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.24٪، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار 8 نقاط أساس عن نهاية عام 2015.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين الثاني 2016 بمقدار نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.64٪، لينخفض بذلك بمقدار 37 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.

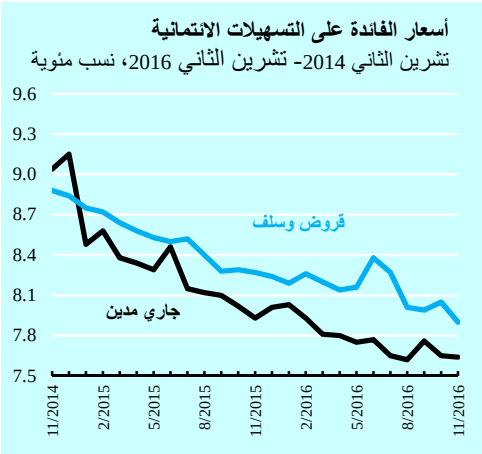

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين الثاني 2016 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 10.37، ليرتفع بذلك بمقدار 167 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2015		تشرين الثاني 2015	تشرين الثاني 2016	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.32	تحت الطلب	0.33	0.24	-8
0.62	توفير	0.66	0.64	2
3.06	لأجل	3.13	3.04	-2
	التسهيلات الائتمانية			
8.70	كمبيالات واسناد مخصومة	9.24	10.37	167
8.24	قروض وسلف	8.27	7.90	-34
8.01	جاري مدين	7.93	7.64	-37
8.37	الإقراض لأفضل العملاء	8.37	8.39	2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين الثاني 2016 بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.90٪، لينخفض بذلك بمقدار 34 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر تشرين الثاني 2016 ما نسبته 8.39٪ مرتفعاً بمقدار 2 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر تشرين الثاني 2016 ما مقداره 486 نقطة أساس لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 بمقدار 32 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بما مقداره 1,633.2 مليون دينار، أو ما نسبته (7.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,773.5 مليون دينار (9.2٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 644.8 مليون دينار (13.1٪)، والتسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى" والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد بمقدار 371.4 مليون دينار (7.2٪)، يليه قطاع التعدين بمقدار 120.1 مليون دينار (70.6٪)، والتسهيلات الممنوحة لكل من قطاع خدمات ومرافق عامة بمقدار 115.3 مليون دينار (3.6٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,661.5 مليون دينار (9.2٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 39.0 مليون دينار (12.0٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 4.0 مليون دينار (0.8٪)، والمؤسسات المالية بمقدار 1.8 مليون دينار (20.0٪). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 73.2 مليون دينار (13.3٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 ما مقداره 32,901.6 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 303.1 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 2,172.5 مليون دينار (7.2٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 869.5 مليون دينار (3.4٪)، في

حين انخفضت ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 278.9 مليون دينار (10.3٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 218.1 مليون دينار (6.0٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 69.4 مليون دينار (15.7٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 289.5 مليون دينار (4.4٪)، وارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 13.6 مليون دينار (0.1٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2015.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً بأدائها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2015. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 بمقدار 182.3 مليون دينار عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 358.3 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 69.5 مليون دينار (31.2٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,156.9 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 625.0 مليون دينار (22.5٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2015.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 بواقع 3 مليون سهم (2.3٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 129.3 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 50 مليون سهم (27.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,721.0 مليون سهم، بالمقارنة مع 2,354.9 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك بانخفاض قدره 633.9 مليون سهم (26.9٪).

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة

تشرين الثاني 2016	تشرين الثاني 2015		2015
2,171.0	**1,993.7**	الرقم القياسي العام	**2,136.3**
2,925.1	2,730.2	القطاع المالي	2,906.2
2,082.0	1,771.9	قطاع الصناعة	1,848.8
1,622.7	1,582.9	قطاع الخدمات	1,726.7

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016 ارتفاعاً قدره 63.4 نقطة (3.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,171.0 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 40.7 نقطة (2.0٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 34.7 نقطة (1.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 مقابل انخفاض قدره 171.8 نقطة (7.9٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 233.2 نقطة (12.6٪)، والقطاع المالي بمقدار 19.0 نقطة (0.7٪). في حين انخفض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 104.0 نقطة (6.0٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2016 ما مقداره 17.2 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 466.2 مليون دينار (2.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر

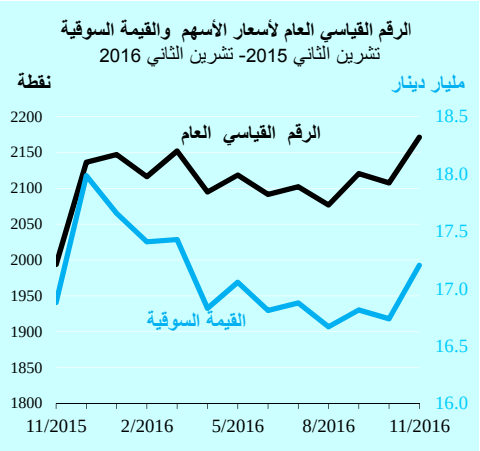

السابق، مقابل انخفاض بلغ 256.7 مليون دينار (1.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 780.6 مليون دينار (4.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015، مقارنة مع انخفاض بلغ 1.2 مليار دينار (6.7٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2015		تشرين الثاني 2015	تشرين الثاني 2016
3,417.1	حجم التداول	153.1	358.3
13.9	معدل التداول اليومي	7.3	16.3
17,984.7	القيمة السوقية	16,879.9	17,204.1
2,585.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	130.4	129.3
10.6	صافي استثمار غير الأردنيين	7.5	50.5
981.7	شراء	32.5	150.4
971.1	بيع	25.1	99.9

المصدر: بورصة عمان.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 تدفقاً موجباً بلغ 50.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 7.5 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2015. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 ما قيمته 150.4 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 99.9 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 194.2 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب بلغ 1.5 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2016 بنسبة 1.8٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال ذات الربع من عام 2015. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 2.6٪ خلال الربع الثالث من عام 2016 مقابل نمو نسبته 4.7٪ خلال ذات الربع من عام 2015.
- وعليه، نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 بنسبة 2.0٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.2٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 مقابل نمو نسبته 4.8٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015.
- واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، تراجعه خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 وبنسبة 0.9٪ مقابل تراجع نسبته 0.8٪ خلال ذات الفترة من عام 2015.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2016 ليصل إلى 15.9٪ (13.8٪ للذكور و 25.2٪ للإناث)، وذلك مقابل 13.8٪ (11.1٪ للذكور و25.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2015. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 22.4٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على الرغم من تعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0٪ مقابل 2.3٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.1٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.2٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016، بالمقارنة مع 2.5٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.2٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 4.8٪ خلال الأرباع الثلاثة الاولى من عام 2015. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 1.1٪ مقابل 2.4٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015. ويعزى ذلك، في جانب منه، الى استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي ساهمت بدورها في تقليل الضغوط التضخمية على الاقتصاد الوطني.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2016
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	3.3	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	7.2	**6.6**
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	2.6	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	4.6	**4.7**
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	1.9	1.8	-	-
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.2	2.6	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2016-2014

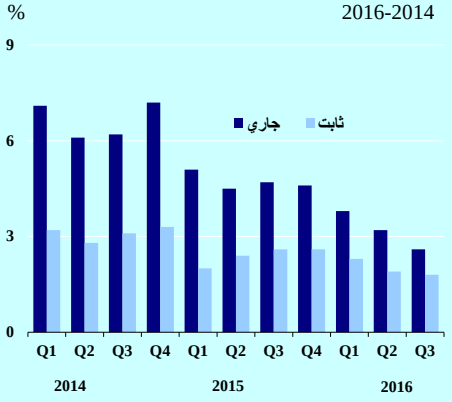

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الاولى من عام 2016 "خدمات المال والتأمين" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية)، والزراعة (0.2 نقطة مئوية)، و"الكهرباء والمياه" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 75٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الكهرباء والمياه"، و"خدمات المال والتأمين "، والزراعة، و"النقل والتخزين والاتصالات"، والانشاءات بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات الصناعة التحويلية، و"تجارة الجملة والتجزئة " تباطؤاً في ادائها، فيما شهد قطاعا الصناعة الاستخراجية و"المطاعم والفنادق" تراجعاً في أدائهما.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو	
	الأرباع الثلاثة الأولى		الأرباع الثلاثة الأولى	
	2015	2016	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.3	2.0	2.3	2.0
الزراعة	0.7	5.3	-	0.2
الصناعات الاستخراجية	16.8	-14.7	0.2	-0.2
الصناعات التحويلية	1.4	0.8	0.2	0.1
الكهرباء والمياه	8.6	10.8	0.2	0.2
الإنشاءات	-2.7	0.8	-0.1	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.4	1.3	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	-3.4	-0.9	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.0	3.2	0.4	0.5
الخدمات المالية	5.5	5.6	0.5	0.6
العقارات	2.2	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	4.1	3.6	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	2.4	1.2	0.3	0.1
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	6.2	4.1	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (4.2٪)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (2.5٪)، وعدد المغادرين (0.4٪) أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها، الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (20.9٪) وحجم التداول في سوق العقار (7.2٪)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2014	2015	المؤشـــر	2015	الفترة المتاحة	2016
7.2	**-12. 5**	**المساحات المرخصة للبناء**	**-15.6**	**كانون ثاني– تشرين أول**	**-6.8**
-1.2	**-8.8**	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية ****	-		**0.0**
-0.7	-0.5	المنتجات الغذائية	-		-21.6
0.2	45.9	منتجات التبغ	-		-12.1
-0.8	-1.7	منتجات النفطية المكررة	-		3.5
0.3	63.8	صنع الملابس	-		82.3
0.6	3.4	صنع منتجات المعادن اللافلزية	-	تشرين أول	-18.4
-0.6	-10.8	المنتجات الكيميائية	-		4.8
1.6	**16.9**	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية****	-		**4.2**
0.0	-38.3	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-		3.1
1.6	17.6	الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-		4.2
16.7	**-3.5**	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**-1.0**	**كانون ثاني – تشرين أول**	**-5.9**
-2.8	**-7.9**	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**-8.5**		**2.5**
-1.7	**-0.7**	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-0.9**	**كانون ثاني–تشرين ثاني**	**-20.9**
-0.5	**-7.4**	**عدد المغادرين**	**-7.7**		**0.4**
22.4	**-2.0**	**حجم التداول في سوق العقار**	**-2.0**	**كانون ثاني–كانون أول**	**-7.2**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

**: – تم تعديل منهجية احتساب الأرقام القياسية لكميات انتاج الصناعات التحويلية والإستخراجية، ولا يتوفر بيانات عن معدلات النمو الشهرية لعام 2015 لغاية الآن.

– مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

الأسعـــار

واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تراجعه خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 وبنسبة 0.9٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.8٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. ويعزى هذا التراجع، بشكل أساسي، إلى استمرار تراجع أسعار الغذاء والنفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ "النقـــل" (4.7٪)، و"الوقود والإنارة" (4.9٪)، و"اللحوم والدواجن" (10.2٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الحالي بمقدار 1.7 نقطة مئوية.

وفي المقابل شهدت معظم المجموعات والبنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزهـــا "الثقافـــة والترفيـــه" (4.2٪)، و"الملابـــــس والأحذيـــــة" (1.7٪)، والإيجارات (2.6٪).

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال الاحد عشر شهراً الأولى للأعوام (2008-2016)

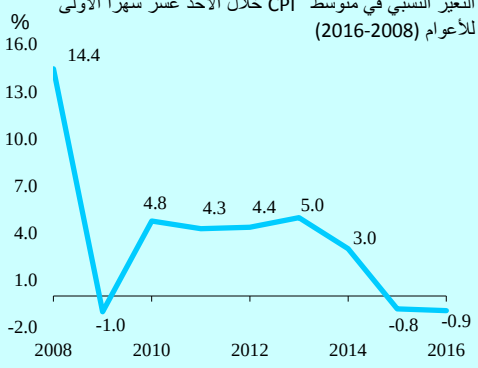

التضخم خلال الأحد عشر شهرا الأولى للاعوام 2015 - 2016

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي Jan- Nov.		المساهمة في التضخم Jan-Nov.	
		2015	2016	2015	2016
جميع المواد	**100.0**	**-0.8**	**-0.9**	**-0.8**	**-0.9**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	**33.4**	**1.3**	**-3.4**	**0.4**	**-1.1**
اللحوم والدواجن	8.2	0.9	-10.2	0.1	-0.9
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	0.4	-2.5	0.0	-0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.9	0.7	-4.0	0.0	-0.2
الفواكه والمكسرات	2.7	6.5	-3.1	0.2	-0.1
الزيوت والدهون	1.9	3.7	2.5	0.1	0.0
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.4**	**3.6**	**3.0**	**0.1**	**0.1**
3) الملابس والأحذية	**3.5**	**5.1**	**1.7**	**0.2**	**0.1**
4) المساكن، منها:	**21.9**	**0.7**	**1.1**	**0.2**	**0.2**
الإيجارات	15.6	5.1	2.6	0.8	0.4
الوقود والإنارة	4.8	-13.1	-4.9	-0.7	-0.2
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.2**	**2.0**	**1.0**	**0.1**	**0.0**
6) الصحة	**2.2**	**2.8**	**3.2**	**0.1**	**0.1**
7) النقل	**13.6**	**-14.3**	**-4.7**	**-2.2**	**-0.6**
8) الاتصالات	**3.5**	**0.1**	**-0.2**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.3**	**5.3**	**4.2**	**0.1**	**0.1**
10) التعليم	**5.4**	**3.2**	**1.7**	**0.2**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**1.4**	**1.2**	**0.0**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**3.7**	**0.9**	**1.9**	**0.0**	**0.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

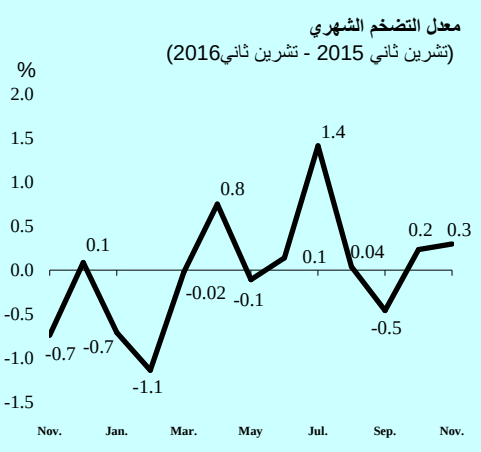

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تشرين ثاني 2016 فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.3٪ بالمقارنة مع الشهر السابق (تشرين أول 2016)، ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات أبرزها "النقل" (1.7٪)، و"الثقافة والترفية" (5.4٪)، وانخفاض أسعار عدد من البنود الأخرى أبرزها "اللحوم والدواجن" (2.5٪)، و"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.8٪)، و"الفواكه والمكسرات" (4.9٪).

التشغيل

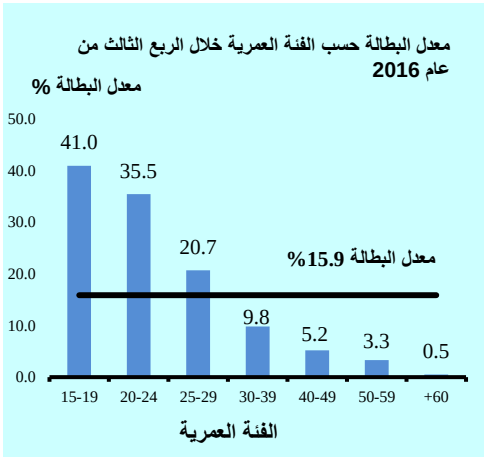

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2016 ارتفاعا ملموساً ليصل إلى 15.9٪ (13.8٪ للذكور و25.2٪ للإناث) وذلك مقابل 13.8٪ (11.1٪ للذكور و 25.1٪ للإناث) خلال ذات الربع من عام 2015.

- سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث عام 2016 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 41.0٪) و 20-24 سنة (بواقع 35.5٪).

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.3٪ (58.8٪ للذكور و 13.4٪ للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2016، بالمقارنة مع 37.6٪ (60.5٪ للذكور و 14.5٪ للإناث) خلال ذات الربع من عام 2015.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 30.5٪ خلال الربع الثالث من عام 2016، وذلك مقابل 32.4٪ خلال ذات الربع من عام 2015. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 25.6٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.3٪)، والتعليم (11.8٪)، و"الصناعات التحويلية" (9.4٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 803.3 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,025.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. وفي حال استثناء المنح الخارجية (406.4 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,209.7 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,474.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 716.1 مليون دينار ليبلغ 16,202.1 مليون دينار (59.0٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 654.7 مليون دينار ليبلغ 10,045.2 مليون دينار (36.6٪ من GDP).
- وعليه، بلغ إجمالي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 26,247.3 مليون دينار (95.6٪ من GDP) في نهاية تشرين الثاني 2016 مقابل 24,876.5 مليون دينار (93.4٪ من GDP) في نهاية عام 2015.

أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 بمقدار 101.3 مليون دينار أو ما نسبته 22.9٪ لتصل إلى 542.9 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 452.1 مليون دينار أو ما نسبته 7.9٪ لتصل إلى 6,187.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 494.1 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 42.0 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين الثاني		معدل النمو	كانون ثاني – تشرين الثاني		معدل النمو
	2015	2016		2015	2016	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**441.6**	**542.9**	**22.9**	**5,735.2**	**6,187.3**	**7.9**
الإيرادات المحلية، منها:	402.3	482.5	19.9	5,286.8	5,780.9	9.3
الإيرادات الضريبية، منها:	290.7	336.3	15.7	3,784.6	3,970.4	4.9
ضريبة المبيعات	231.0	269.7	16.8	2,539.0	2,661.4	4.8
الإيرادات الأخرى	110.1	145.2	31.9	1,485.6	1,796.5	20.9
المنح الخارجية	39.3	60.4	53.7	448.4	406.4	-9.4
إجمالي الإنفاق، منها:	**632.5**	**674.6**	**6.7**	**6,760.8**	**6,990.6**	**3.4**
النفقات الرأسمالية	78.5	110.3	40.5	815.8	801.7	-1.7
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-190.9**	**-131.7**	**-**	**-1,025.6**	**-803.3**	**-**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 494.1 مليون دينار أو ما نسبته 9.3٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لـتصل إلى 5,780.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 185.8 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 310.9 مليون دينار، في حين انخفضت الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 2.6 مليون دينار.

الإيرادات الضريبية

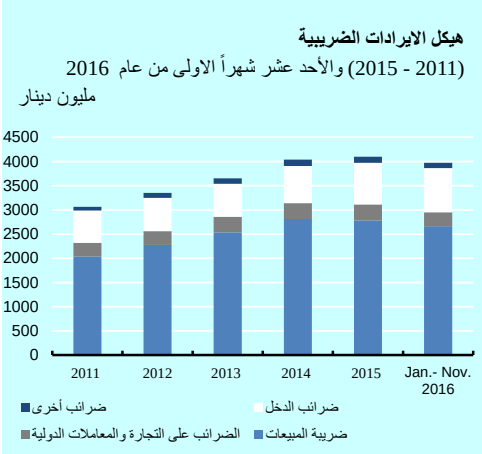

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 185.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصل إلى 3,970.4 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 68.7٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 122.4 مليون دينار أو ما نسبته 4.8٪ لتبلغ 2,661.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 67.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 51.0 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 47.2 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 15.5 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 8.6 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 87.2 مليون دينار أو ما نسبته 10.5٪ لتصل إلى 914.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك 23.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 97.5 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 10.3 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 80.3٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 733.7 مليون دينار.

- انخفضت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 18.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.1٪ لتبلغ 287.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 7.3٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 5.0 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتبلغ 107.0 مليون دينار، مشكلةً بذلك 2.7٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 310.9 مليون دينار أو ما نسبته 20.9٪ لتصل إلى 1,796.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 346.5 مليون دينار لتبلغ 731.5 مليون دينار، كما ارتفعت حصيلة إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 7.8 مليون دينار لتبلغ 786.7 مليون دينار، بينما انخفضت حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 43.5 مليون دينار لتبلغ 278.3 مليون دينار (منها 257.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 285.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015).

- **الاقتطاعات التقاعدية**

شهدت الاقتطاعات التقاعدية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 انخفاضاً مقداره 2.6 مليون دينار أو ما نسبته 15.7٪ لتبلغ إلى 14.0 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 42.0 مليون دينار أو ما نسبته 9.4٪ لتبلغ 406.4 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

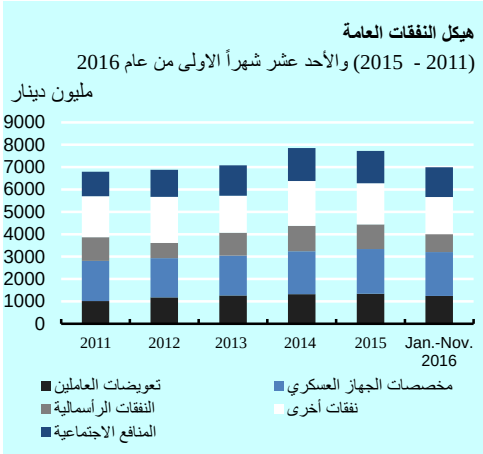

شهدت النفقات العامة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 42.1 مليون دينار أو ما نسبته 6.7٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتصل إلى 674.6 مليون دينار. كما ارتفعت النفقات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 229.8 مليون دينار أو ما نسبته 3.4٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 6,990.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصّلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 243.9 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 14.1 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 243.9 مليون دينار أو ما نسبته 4.1٪ لتصل إلى 6,188.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 140.3 مليون دينار ليصل إلى 1,962.3 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 31.7٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 22.2 مليون دينار لتبلغ 1,239.6 مليون دينار مشكلة ما نسبته 20.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 8.3 مليون دينار ليصل إلى 1,328.7 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 21.5٪ من إجمالي

النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 67.3 مليون دينار ليصل إلى 371.7 مليون دينار ليشكل ما نسبته 6.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند دعم السلع بمقدار 5.9 مليون دينار ليصل إلى 113.2 مليون دينار ومشكلاً ما نسبته 1.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين انخفض بند فوائد الدين بمقدار 79.5 مليون دينار ليبلغ 760.1 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 12.3٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 انخفاضاً مقداره 14.1 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتبلغ 801.7 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

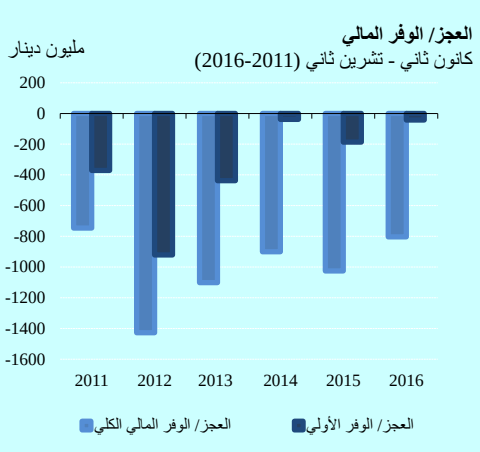

- سجّلت الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 803.3 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,025.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.

- سجّلت الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 43.2 مليون دينار مقابل عجز أولي مقداره 186.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. وإذا ما تم استثناء المساعدات الخارجية، فإن الموازنة تسجل عجزاً أولياً مقداره 449.6 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من 2016 بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 634.4 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2015.

الدين العام

ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية في نهاية تشرين الثاني 2016 بمقدار 716.1 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 16,202.1 مليون دينار (59.0٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام للموازنة العامة، حيث ارتفع رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية تشرين الثاني 2016 بمقدار 789.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,173.0 مليون دينار، في حين انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 432.0 مليون دينار. كما ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 26.0 مليون دينار ليصل إلى 2,577.0 مليون دينار محصلة لارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 55.0 مليون دينار ليصل إلى 2,044.0 مليون دينار، وانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 بمقدار 30.0 مليون دينار ليبلغ 533.0 مليون دينار.

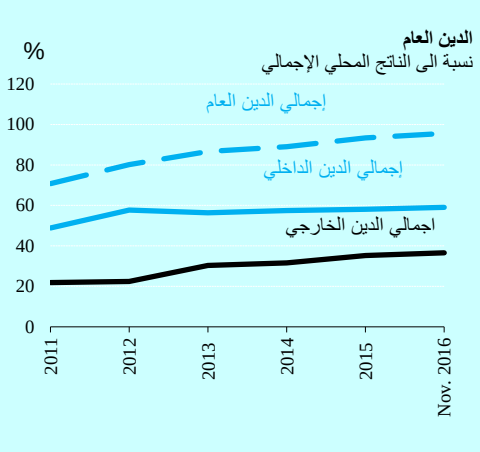

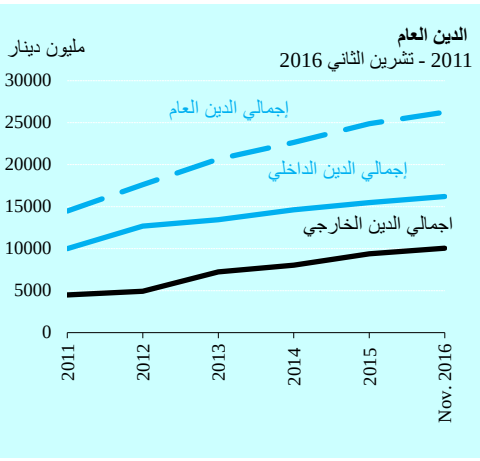

- سجل صافي الدين العام الداخلي (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تشرين الثاني 2016 ارتفاعاً مقداره 897.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 14,354.8 مليون دينار (52.3٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 654.7 مليون دينار ليبلغ 10,045.2 مليون دينار (36.6٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من عام 2016. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 64.4٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.2٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 6.5٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 7.1٪، و13.2٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2016 بمقدار 1,370.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليصل إلى 26,247.3 مليون دينار (95.6٪ من GDP) مقابل 24,876.5 مليون دينار (93.4٪ من GDP) في نهاية عام 2015.
- ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 236.4 مليون دينار بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي لتبلغ 1,577.7 مليون دينار، ويعزى جانب هام من هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بإطفاء سندات محلية بالدولار بقيمة 815.0 مليون دينار (أي ما يعادل 1,150 مليون دولار) في شهري شباط وآب من عام 2016.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- اتخذ مجلس الوزراء قراراً يتضمن برفع أسعار المشتقات النفطية وتثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي، وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2016	2017	معدل النمو ٪
		كانون الأول	كانون الثاني	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	580	620	6.9
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	755	810	7.3
السولار	فلس/لتر	435	465	6.9
الكاز	فلس/لتر	435	465	6.9
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	313.6	349.7	11.5
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	340	373	9.7
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	345	378	9.6
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	360	393	9.2
الإسفلت	دينار/طن	302.5	339.5	12.2

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2017/1/1

- أقر مجلس الوزراء حزمة من الاجراءات المالية تتضمن ما يلي: (حزيران 2016).

- رفع أسعار السجائر 50 فلساً في المنطقة الجمركية (داخل أراضي المملكة) و100 فلساً بمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- إلغاء قرار تخفيض الضرائب والجمارك على الألبسة والأحذية.
- تخفيض نسب الاستهلاك على السيارات المستعملة المستوردة لغايات تحديد قيمة الضرائب والرسوم من أجل الوضع الاستهلاك المحلي.
- رفع سعر بيع كل لتر من السولار والكاز والبنزين بأنواعه بمقدار 25 فلساً.

- رفع الضريبة الخاصة على الكحول والأنبذة من 3.75 إلى 5.5 دينار لكل لتر بالمنطقة الجمركية.

- قرر مجلس الوزراء إلغاء تخفيض رسم البيع وضريبة بيع العقار المفروضة على الأراضي بنسبة 50٪ (تموز 2016).
- أصدر مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن قراراً يقضي بتحديد التعريفة الكهربائية للمشتركين لتحل محل التعريفة المنشورة بالجريدة الرسمية عام 2015 (تشرين الأول 2016).

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 300 مليون دولار، وذلك للمساهمة في تغطية الفجوة المالية للعام 2016 (تشرين الأول 2016).
- ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة للمملكة للعام 2016، تم التوقيع على أربع اتفاقيات منح مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 787 مليون دولار، موزعة على النحو التالي (تشرين الأول 2016):
  - منحة الدعم النقدي بقيمة 412 مليون دولار لدعم مشاريع تنموية ذات أولوية مدرجة في قانون الموازنة العامة لعام 2016.
  - اتفاقية تطوير جودة القطاع الاجتماعي بقيمة 244.3 مليون دولار وذلك عدة مشاريع وبرامج ضمن القطاعات التالية: الصحة، رعاية الأم والطفل، الصحة الإنجابية، التعليم، المياه، البيئة، وغيرها.
  - اتفاقية تعزيز المساءلة الديمقراطية بقيمة 60 مليون دولار وذلك لتنفيذ عدة مشاريع في مجالات سيادة القانون، والحاكمية، والمجتمع المدني، ودعم جهود الإصلاح السياسي.
  - اتفاقية دعم التنمية الاقتصادية بقيمة 70.5 مليون دولار وذلك لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية ذات الأولوية والهادفة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الفرص الاقتصادية، والتجارة والاستثمار، والبنية التحتية، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص.

- التوقيع على اتفاقيتي قرضين ميسرين مقدمين من الوكالة الفرنسية للإنماء بقيمة 132 مليون يورو. وتبلغ قيمة القرض الأول 100 مليون يورو ويستهدف دعم الموازنة العامة من خلال دعم سياسة قطاع مالية البلديات (Sector Policy Loan). أما القرض الثاني والبالغ قيمته 32 مليون يورو، فهو مخصص لمشروع تحسين الحصول على المياه والتخلص من مياه الصرف الصحي في محافظة اربد. ويأتي هذا القرض كجزء من استجابة الجهات التمويلية والمانحة للتداعيات الناجمة عن الأزمة السورية على الأردن، وضمن الالتزامات والتعهدات بموجب مؤتمر لندن للمانحين (تشرين الثاني 2016).
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر جداً مقدم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) بقيمة 30 مليار ين ياباني (ما يعادل 254 مليون دولار)، كدعم مباشر للموازنة العامة وذلك لتعزيز الوضع المالي والمساهمة في تغطية الفجوة التمويلية للعام 2016–2017، بهدف التخفيف من التحديات المالية التي تواجهها المملكة (كانون الأول 2016).
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي من خلال الوكالة الفرنسية للإنماء بقيمة 40 مليون يورو، للمساهمة في دعم قطاع المياه والصرف الصحي في محافظة اربد كجزء من متابعة مخرجات مؤتمر لندن (كانون الأول 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الهندية بقيمة 2 مليون دولار، وذلك لدعم المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة (كانون الأول 2016).
- التوقيع على اتفاقيات تمويل ميسر ومنح مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار بقيمة إجمالية تبلغ 45 مليون يورو نصفه منحة، لتمويل وتنفيذ مشروع ناقل صرف صحي عين غزال (كانون الأول 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة التمويل الإضافي المقدمة من البنك الدولي بقيمة 10.8 مليون دولار، لمشروع "المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية" (كانون الثاني 2017).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر تشرين الأول من عام 2016 بنسبة 5.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 466.3 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 4.1٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 4,464.3 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر تشرين الأول من عام 2016 بنسبة 2.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 1,212.9 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 7.5٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 11,257.1 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر تشرين الأول من عام 2016 انخفاضاً نسبته 0.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 746.6 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 9.7٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 6,792.8 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 بنسبة 11.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتصل إلى 220.4 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 20.0٪ خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 مقارنة بذات الشهر من عام 2015، لتصل إلى 53.3 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 0.8٪ لتصل إلى 2,649.4 مليون دينار، بينما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 9.0٪ لتصل إلى 834.5 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 بنسبة 6.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل عام 2015 ليصل إلى 216.4 مليون دينار، أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.9٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 2,407.3 مليون دينار.
- انخفض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بعد المساعدات ليبلغ 1,910.2 مليون دينار (9.5٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع عجز مقداره 1,979.6 مليون دينار (10.1٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 11.3٪ من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع 11.9٪ من GDP خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 809.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة بحوالي 808.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2016 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 26,708.7 مليون دينار مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 372.7 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 915.9 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,288.6 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 14,912.3 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – تشرين الأول			
	2015	معدل النمو (٪)	2016	معدل النمو (٪)
	القيمة	2015/2014	القيمة	2016/2015
التجارة الخارجية	16,200.9	-9.0	14,912.3	-8.0
الصادرات الكلية	4,653.6	-6.0	4,464.3	-4.1
الصادرات الوطنية	4,027.9	-6.3	3,655.2	-9.3
المعاد تصديره	625.7	-4.0	809.1	29.3
المستوردات	12,173.0	-9.8	11,257.1	-7.5
الميزان التجاري	-7,519.4	-12.0	-6,792.8	-9.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني – تشرين الأول		
	2015	2016	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	845.8	874.3	3.4
السعودية	678.0	558.1	-17.7
الهند	361.3	291.4	-19.3
العراق	415.0	276.3	-33.4
الكويت	171.3	203.9	19.0
الإمارات	192.0	188.5	-1.8
قطر	90.1	100.3	11.3
المستوردات			
الصين	1,566.2	1,585.9	1.3
السعودية	1,878.5	1,310.9	-30.2
الولايات المتحدة الامريكية	751.8	799.2	6.3
ايطاليا	448.6	517.4	15.3
ألمانيا	567.7	490.2	-13.6
الامارات	488.9	445.2	-8.9
تركيا	469.5	397.0	-15.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 انخفاضاً نسبته 4.1٪ لتصل إلى 4,464.3 مليون دينار. وجاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع الصادرات الوطنية بمقدار 372.7 مليون دينار أو ما نسبته 9.3٪ لتصل إلى 3,655.2 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بنسبة 29.3٪ لتصل إلى 809.1 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,027.9**	**3,655.2**	**-9.3**
الملابس	**823.4**	**837.4**	**1.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	745.8	752.5	0.9
منتجات دوائية وصيدلية	**322.0**	**378.7**	**17.6**
السعودية	78.2	88.0	12.5
الجزائر	36.8	56.7	54.1
العراق	27.2	43.2	58.8
السودان	36.1	27.7	-23.3
الخضروات	**346.1**	**267.4**	**-22.7**
السعودية	70.3	60.1	-14.5
الإمارات	64.1	58.9	-8.1
الكويت	54.0	52.4	-3.0
الفوسفات	**304.8**	**266.1**	**-12.7**
الهند	208.2	170.5	-18.1
أندونيسيا	46.2	48.0	3.9
البوتاس	**367.4**	**234.8**	**-36.1**
الهند	94.7	62.1	-34.4
الصين	122.1	52.6	-56.9
ماليزيا	43.9	39.9	-9.1
الأسمدة	**109.3**	**120.9**	**10.6**
تركيا	23.7	36.1	52.3
العراق	8.3	34.3	313.3
الهند	45.1	30.3	-32.8
الفواكة والمكسرات	**135.3**	**110.8**	**-18.1**
الكويت	41.0	40.3	-1.7
السعودية	40.8	29.3	-28.2
الإمارات	12.0	12.3	2.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- تراجعت صادرات البوتاس بمقدار 132.6 مليون دينار (36.1٪) لتصل إلى 234.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين وماليزيا على ما نسبته 65.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 78.7 مليون دينار (22.7٪) لتصل إلى 267.4 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والإمارات والكويت على ما نسبته 64.1٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

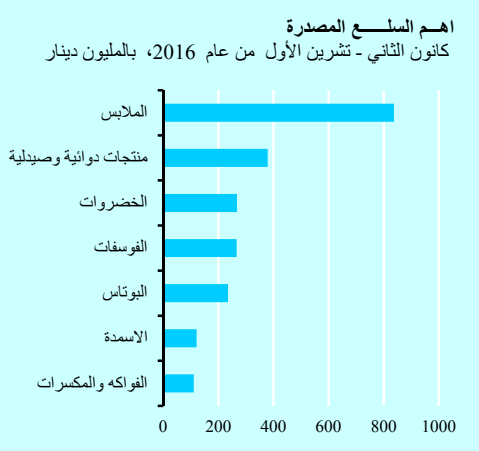

- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 38.7 مليون دينار (12.7٪) لتصل إلى 266.1 مليون دينار، حيث ارتفعت الكميات المصدرة بنسبة 1.8٪ فيما انخفضت أسعار الفوسفات بنسبة 14.3٪، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا على ما نسبته 82.1٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

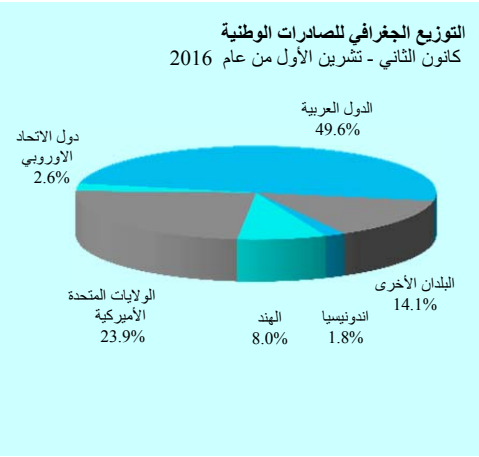

- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 56.7 مليون دينار (17.6٪)، لتصل إلى 378.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والعراق والسودان على ما نسبته 56.9٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والخضروات والفوسفات والبوتاس والأسمدة و"الفواكه والمكسرات" خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 على ما نسبته 60.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 59.8٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والكويت والإمارات وقطر على ما نسبته 68.2٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 مقابل 68.4٪ خلال الفترة المماثلة عام 2015.

المستـــوردات السلعيـــة

انخفضت مستوردات المملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 بنسبة 7.5٪ لتصل إلى 11,257.1 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 9.8٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 410.4 مليون دينار، أو ما نسبته 45.7٪، لتصل إلى 488.2 مليون دينار. وذلك يعود لانخفاض كل من الأسعار والكميات المستوردة إضافةً إلى تشغيل خط ميناء الغاز المسال في العقبة إذ بلغت مستوردات المملكة من الغاز الطبيعي المسال (LNG) ما مقداره 446.4 مليون دينار. ولقد شكلت أسواق كل من السعودية وإيطاليا وإسبانيا ما نسبته 66.8٪ من إجمالي المستوردات من المشتقات النفطية.

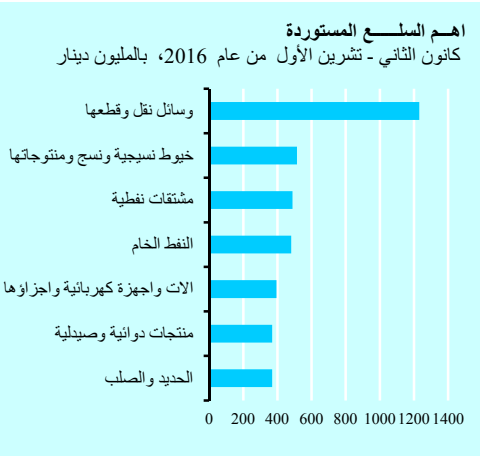

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 345.8 مليون دينار، أو ما نسبته 41.8٪، لتصل إلى 480.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة لتراجع الأسعار بنسبة 24.9٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 22.6٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 123.2 مليون دينار، أو ما نسبته 11.1٪، لتصل إلى 1,231.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 59.4٪ من إجمالي مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها.

أبرز المستوردات السلعية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**12,172.9**	**11,257.1**	**-7.5**
وسائل النقل وقطعها	**1,107.8**	**1,231.0**	**11.1**
كوريا الجنوبية	233.6	257.3	10.2
اليابان	237.4	256.8	8.2
الولايات المتحدة الامريكية	176.6	217.4	23.1
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**502.7**	**515.0**	**2.4**
الصين	192.3	197.0	2.4
تايوان	166.6	162.5	-2.5
تركيا	32.6	51.9	59.2
المشتقات النفطية	**898.6**	**488.2**	**-45.7**
السعودية	271.2	144.4	-46.8
ايطاليا	63.9	114.3	78.9
اسبانيا	0.2	67.4	-
النفط الخام	**826.7**	**480.9**	**-41.8**
السعودية	826.7	480.9	-41.8
الآت وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**361.8**	**394.9**	**9.2**
الصين	104.4	111.9	7.2
تركيا	32.9	33.4	1.5
إيطاليا	24.4	32.0	31.1
منتجات دوائية وصيدلية	**331.8**	**369.5**	**11.4**
ألمانيا	42.5	49.5	16.5
الولايات المتحدة الأمريكية	32.1	43.9	36.8
فرنسا	35.1	36.9	5.1
الحديد والصلب	**394.1**	**369.2**	**-6.3**
الصين	144.0	124.9	-13.3
إيران	80.8	55.1	-31.8
أوكرانيا	20.2	39.9	97.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها بمقدار 33.1 مليون دينار (9.2٪) وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا وإيطاليا ما نسبته 44.9٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات
كانون الثاني - تشرين الأول من عام 2016

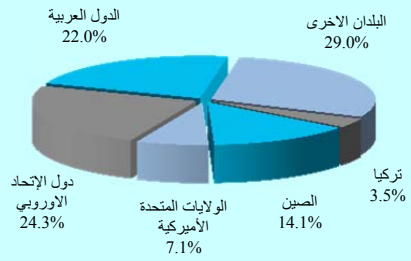

- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الحديد والصلب" على ما نسبته 34.2٪ من إجمالي المستوردات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 مقابل 36.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وألمانيا والإمارات وتركيا خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 على ما نسبته 49.2٪ من إجمالي المستوردات مقابل 50.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 183.4 مليون دينار، أو ما نسبته 29.3٪، مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 809.1 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 انخفاضاً مقداره 726.6 مليون دينار، أي بنسبة 9.7٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليصل إلى 6,792.8 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 بنسبة 6.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 216.4 مليون دينار، أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.9٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 2,407.3 مليون دينار.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 22.1 مليون دينار (11.1٪) مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 لتصل إلى 220.4 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات السفر بمقدار 22.3 مليون دينار (0.8٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 2,649.4 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 8.9 مليون دينار (20.0٪) لتصل إلى 53.3 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بمقدار 68.6 مليون دينار (9.0٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 834.5 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2015 إلى ما يلي:

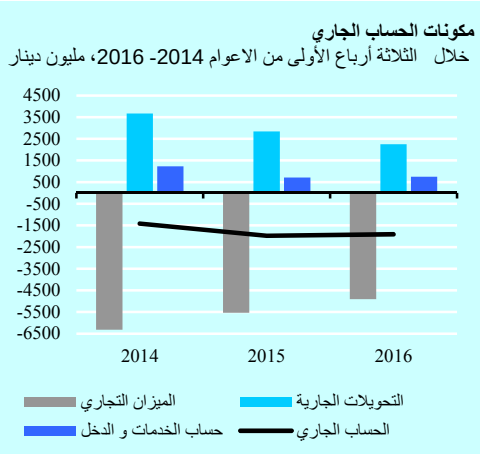

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,910.2 مليون دينار (9.5٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 1,979.6 مليون دينار (10.1٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 2,274.0 مليون دينار (11.3٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع 2,324.4 مليون دينار (11.9٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2015. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 بمقدار 627.3 مليون دينار (11.3٪) ليصل إلى 4,909.4 مليون دينار مقابل 5,536.7 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2015.
- انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 بمقدار 15.9 مليون دينار ليبلغ 877.6 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 125.6 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 177.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015، وذلك محصلة لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 59.2 مليون دينار ليبلغ 292.6 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر بند تعويضات العاملين بمقدار 7.1 مليون دينار ليصل إلى 167.0 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 594.1 مليون دينار ليصل 2,247.2 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 بمقدار 19.2 مليون دينار ليبلغ نحو 363.3 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 613.3 مليون دينار ليصل إلى 1,883.9 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,761.9 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,478.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 809.1 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 808.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 27.7 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 978.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.
- تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 331.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 874.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,201.3 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,244.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية شهر أيلول من عام 2016 التزاماً نحو الخارج بلغ 26,708.7 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر أيلول من عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 722.1 مليون دينار ليصل إلى 17,935.9 مليون دينار، إذ انخفض رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,003.4 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر أيلول من عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 1,171.5 مليون دينار ليصل إلى 44,664.5 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - ارتفاع رصيد الاستثمار المباشر في المملكة بمقدار 888.2 مليون دينار ليبلغ 22,634.4 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للقروض طويلة الأجل على الحكومة بمقدار 167.6 مليون دينار ليبلغ 3,616.4 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 93.1 مليون دينار ليبلغ 651.8 مليون دينار.